جدول رقم ٦

حجوم مختلف القطاعات العمالية واوزانهم النسبية باستثناء عمال الدولة وبعض الفروع الخدمية

السنة	١٩٧٢		١٩٧٥		١٩٨٠	
القطاع	عدد العمال بأجور	وزنهم النسبي ٪	عدد العمال بأجور	وزنهم النسبي ٪	عدد العمال بأجور	وزنهم النسبي ٪
الصناعة والتعدين والكهرباء	٢١,٢٦٠	١٠,١	٢٧,٢٠٠	٢١,٢	٤٥,٠٠٠	٢١,٩
البناء والانشاءات	٢٣,٠٠٠	٢١,٧	٢٩,٠٠٠	٢٢,٦	٥٠,٠٠٠	٢٤,٣
الزراعة	٣٧,٨٠٠	٣٦,٠	٣٨,٧٢٨	٣٠,٢	٥٠,٠٠٠	٢٤,٣
النقل	١٣,٠٠٠	١٢,٣	١٦,٩٠٠	١٣,٢	٣٠,٠٠٠	١٤,٥
التجارة والمطاعم والفنادق	٨,٢٥٠	٧,٨	١٣,٦٦٦	١٠,٦	٢٥,٩٠٠	١٢,٥
الخدمات المالية والتامين	٢,٣٠٠	٢,١	٢,٧٩٨	٢,٢	٥,٠٠٠	٢,٤
المجموع	١٠٥,٦١٠	١٠٠	١٢٨,٢٩٢	١٠٠	٢٠٥,٩٠٠	١٠٠

لا توجد لدينا ارقام دقيقة وموثوقة تماما عن عدد عمال الدولة واجهزتها ولا عن توزيعهم المهني والوظيفي. فقط يستفاد من مصادر مؤسسة الضمان ان عدد هؤلاء الذين لا يخضعون لنظام الخدمة المدنية الذي ينظم حقوق الموظفين المصنفين ضمن كادر الوظائف العامة، والذين يجب ان يستفيدوا من مزايا قانون الضمان الاجتماعي، يبلغ حسب مصادر مؤسسة الضمان الاجتماعي، حوالي ٤١ الف شخص[٦٥]. ان هؤلاء هم عمال حسب وصف القانون للعمال، ويجب ان يتمتعوا بحقوق الطبقة العاملة بما فيها حقوق التنظيم النقابي، لكن القانون لا يمنحهم هذه الحقوق، وان كان يعترف لهم بحق الاشتراك بصندوق الضمان الاجتماعي والانتفاع من تأميناته.

ان حصة هامة من عمال واجراء الدولة يزاولون مهنا واعمالا تضعهم، لا فقط حسب قانون العمل، بل موضوعيا وعلميا في صفوف الطبقة العاملة، ويسري هذا اساسا على العاملين في الاجهزة الفنية الانتاجية، مثل وزارة الاشغال العامة وسلطة المصادر الطبيعية وسلطة وادي الاردن ووزارة المواصلات والنقل ومؤسسة المياه ووزارة الزراعة وغيرها من الاجهزة ذات الطبيعة الانتاجية او المساعدة على الانتاج.

اضافة الى هؤلاء، هناك العاملون في مختلف القطاعات الخدمية الضرورية كالعاملين في الخدمات الصحية والتربوية والشخصية. لكن، للأسف، لا توجد ارقام دقيقة عن حجمهم الاجمالي او عن توزيعهم المهني، بل، فقط، ارقام جزئية عن بعض شرائح هذه الكتلة من العمال. ولذلك سوف نضطر، عند تحليلنا للخصائص الكمية للطبقة العاملة، الى تجاهل هذه الكتلة، رغم اهميتها العددية.